الأمم المتحدة

A/ES-10/862–S/2021/461

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
17 May 2021
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند 5 من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة السادسة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة 12 أيار/مايو 2021 موجهة إلى الأمين العام ورئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

تزداد الحالة في فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، خطورة كل ساعة مع استمرار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، باعتدائها، حيث تطلق العنان لجميع وسائل العدوان العسكري الفتاك ضد السكان المدنيين الفلسطينيين العزل. وتقوم إسرائيل بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية في وضح النهار، إذ تتسبب في مجزرة ومعاناة إنسانيتين واسعتي النطاق وتهدد على نحو مباشر السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

ونكرر تأكيد مناشداتنا الموجهة إلى المجتمع الدولي ليعمل من أجل وقف ذبح إسرائيل للمدنيين الأبرياء، بمن فيهم الأطفال والنساء، وحماية المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف من الاعتداءات التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال ومستوطنوها المتطرفون، ووقف الطرد المنهجي للأسر الفلسطينية من منازلها وتعريضها للتطهير الإثني من أراضيها.

ويقع على عاتق مجلس الأمن واجب أساسي يتمثل في العمل من أجل الوفاء بولايته بموجب الميثاق في صون السلام والأمن الدوليين وفيما يتعلق بقراراته هو ذاته. وندعو المجلس مرة أخرى – وقد انضمت إلينا بلدان وشعوب من جميع أنحاء العالم، على نحو ما يتضح من البيانات والمناشدات العديدة الصادرة – إلى الارتقاء إلى مستوى المسؤولية المنوطة به عن وقف هذه الانتهاكات وإنقاذ أرواح الأبرياء.

ومنذ رسالتي الموجهة إليكم يوم أمس، يؤسفني أن أبلغكم بأن عدد الإصابات الناجمة عن العدوان العسكري الإسرائيلي على قطاع غزة لا يزال يرتفع. ففي وقت كتابة هذه الرسالة، كان قتل 65 فلسطينيا في غارات جوية إسرائيلية استهدفت عمدا مناطق مدنية، في انتهاك خطير للقانون الدولي. ومن بين القتلى على

الرجاء إعادة استعمال الورق

أيدي القوات المحتلة الإسرائيلية 16 طفلا و 5 نساء، وكان عدد من الضحايا أفراد من الأسرة نفسها. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر على الإطلاق لمثل هذه الاعتداءات الوحشية على سكان مدنيين ولهذا الاستخفاف الصارخ بالحياة البشرية.

وفي الوقت الذي يلتزم فيه مجلس الأمن الصمت، شنت الطائرات الحربية الإسرائيلية اليوم أكثر من 40 غارة جوية، كان قد سبقها أكثر من 100 غارة جوية خلال اليومين الماضيين، مما أرهب السكان جميعهم. وإضافة إلى القتلى، أصيب أكثر من 330 فلسطينيا بجروح في هذه الغارات الجوية، غصت بهم المستشفيات في غزة، التي استنفدت طاقتها أصلا بسبب سنوات من الحصار غير القانوني الذي تفرضه إسرائيل وتأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وجريا أيضا على عادة إسرائيل في ما ترتكبه بصورة منهجية في عدوانها المستمر على غزة، تُدمَّر المنازل، بما في ذلك المباني المتعددة الطوابق، مما يؤدي إلى تشريد عشرات الأسر، ولا تزال البنية التحتية المدنية تتعرض للقصف، بما في ذلك المستودع المركزي لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة.

ويواصل الجيش المحتل أيضا ما يرتكبه من عنف ضد الفلسطينيين في القدس الشرقية المحتلة وبقية فلسطين المحتلة، إذ يهاجم المتظاهرين السلميين ويتسبب في مزيد من الإصابات في صفوف المدنيين. فقد أصيب صبي يبلغ من العمر 16 عاما برصاص في الرأس والصدر وقتل في غارة إسرائيلية على قرية طوباس، وقُتل شاب يبلغ من العمر 26 عاما في مخيم الفوار للاجئين على يد جندي إسرائيلي. ودُهس شاب فلسطيني آخر بسيارة جيب تابعة للجيش الإسرائيلي وأصيب بجروح متعددة، وأصيب ما لا يقل عن 192 فلسطينيا بجروح على أيدي قوات الاحتلال في جميع أنحاء الضفة الغربية المحتلة اليوم، بما في ذلك في القدس الشرقية المحتلة.

وفي الوقت نفسه، يواصل المستوطنون المستعمرون الإسرائيليون اجتياحاتهم التي تسبب الرعب، حيث يعتدون على المدنيين الفلسطينيين، بمن فيهم الأفرقة الطبية التابعة لجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني التي تحاول العناية بالجرحى. ويواصل أيضا المستوطنون المتطرفون والقوات المحتلة استفزازاتهم، وتحريضهم العنصري والبغيض وعنفهم ضد المدنيين الفلسطينيين الذين يواصلون التجمع في حي الشيخ جراح في القدس الشرقية المحتلة في احتجاج سلمي على السياسات الإجرامية الإسرائيلية وخطط تهجير الأسر الفلسطينية قسرا من منازلها، في ما يشكل جريمة حرب صارخة.

ونذكّر مرة أخرى بأن إسرائيل ليست ذات سيادة في القدس الشرقية المحتلة، بغض النظر عن مطالبها أو أي اعتراف يمنحها إياه أي بلد آخر بصورة غير مشروعة. ولا توجد على الإطلاق أي شرعية لهذه الادعاءات. فهي سلطة محتلة في أرضنا، ولا تتمتع بأي حقوق سيادية على الإطلاق وهي ملزمة بالقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، في أي وجميع الإجراءات المتخذة فيها. ويشمل ذلك المسجد الأقصى/الحرم القدسي الشريف. ويجب على إسرائيل أن توقف انتهاكاتها لقدسية هذا الموقع المقدس وأن تحترم الوضع التاريخي والقانوني الراهن قولا وفعلا ووصاية المملكة الأردنية الهاشمية. ويجب أن توقف عرقلتها لحق المصلين المسلمين في الصلاة بصورة سلمية هناك وأن توقف أعمال التخويف والمضايقة والاعتداء المتواصلة التي ترتكبها بحق المصلين.

وتشكل جميع هذه الاعتداءات، والاستفزازات وأعمال التحريض التي يقوم بها المسؤولون الحكوميون الإسرائيليون، والقادة العسكريون والقوات العسكرية، والمستوطنون المستعمرون انتهاكات للقانون الدولي،

ويجب مساءلتهم عنها بالكامل. ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يتصرف فورا لمطالبة إسرائيل بوقف اعتداءاتها على السكان المدنيين الفلسطينيين، بما في ذلك في قطاع غزة، ووقف جميع الأعمال والتدابير الإسرائيلية غير القانونية الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، بما في ذلك وقف خطط تشريد الفلسطينيين قسرا وتعريضهم للتطهير الإثني من المدينة.

وعلاوة على ذلك، ندعو أعضاء المجتمع الدولي ككل إلى الوفاء بالتزاماتهم الجماعية، بما في ذلك بصفتهم أطرافا متعاقدة سامية في اتفاقية جنيف الرابعة، واتخاذ تدابير لدعم القانون الدولي، بما في ذلك تدابير لإجبار إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على التقيد بالتزاماتها القانونية وضمان الحماية للسكان المحتلين. وقد حان الوقت لكي يعمد المجتمع الدولي بجدية إلى اتخاذ تدابير لمحاسبة إسرائيل على انتهاكاتها الجسيمة، بما في ذلك، في جملة أمور، في المحكمة الجنائية الدولية. ويجب وقف استثناء إسرائيل بالإعفاء من نفس القواعد والمعايير التي يُلزم بقية العالم بالتقيد بها. فأرواح الأبرياء وآفاق تحقيق مستقبل عادل وسلمي وآمن للجميع تتوقف على ذلك.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها 715 رسائل، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكّل تلك الرسائل، المؤرخة من 29 أيلول/سبتمبر 2000 (A/55/432-S/2000/921) إلى 11 أيار/مايو 2021 (A/ES-10/861-S/2021/455)، سجلاً أساسياً للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في حق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر 2000. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند 5 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
الوزير
المراقب الدائم